الأمم المتحدة

ICCD/COP(17)/4

Distr.: General
5 June 2026
Arabic
Original: English

اتفاقية مكافحة التصحر

مؤتمر الأطراف

الدورة السابعة عشرة

أولانباتار، منغوليا، 17–28 آب/أغسطس 2026

البند 8(ب) من جدول الأعمال المؤقت

المسائل الإجرائية

مشـاركة القطاع الخاص وإشـراكه في اجتماعات وعمليات اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر واستراتيجية مشاركة مؤسسات الأعمال

مشـاركة القطاع الخاص وإشـراكه في اجتماعات وعمليات اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر واستراتيجية مشاركة مؤسسات الأعمال

تقرير من الآلية العالمية

موجز

طلب مؤتمر الأطراف، بموجب مقرره 6/م أ–16، إلى الأمانة والآلية العالمية مواصلة التعاون مع القطاع الخاص والعمل معه في تعزيز تنفيذ الاتفاقية. ويعرض هذا التقرير لمحة عامة عن الأنشـطة التي اضـطلعت بها الأمانة والآلية العالمية ويقدم اسـتنتاجات مشـفوعة بتوصـيات لكي تنظر فيها الأطراف في الدورة السابعة عشرة لمؤتمر الأطراف.

ويُسـتكمل هذا التقرير بالوثيقة ICCD/CRIC(24)/2 المتعلقة بتعبئة الموارد والتدفقات المالية والغاية 15–3 من أهداف التنمية المستدامة.

الرجاء إعادة الاستعمال

المحتويات

الصفحة

أولاً – مقدّمة 3

ثانياً – منتدى قطاع الأعمال الثامن المعني بالإدارة المستدامة للأراضي 4

ثالثاً – الأنشطة التي اضطُلع بها لتحفيز مشاركة القطاع الخاص ومبادرة الأعمال التجارية من أجل الأراضي 4

ألف – العمليات التجارية وسلاسل القيمة 5

باء – التمويل 7

جيم – الدعوة 9

دال – المسائل الناشئة 10

رابعاً – اعتماد ممثلي القطاع الخاص 10

خامساً – الاستنتاجات والتوصيات 10

المرفق

Policies for regenerative landscape action: a business perspective 13

أولاً- مقدّمة

1- طلب مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، في دورته السادسة عشرة، إلى الأمانة والآلية العالمية أن تضطلعا، في حدود ولايتهما ورهناً بتوافر الموارد، بعدة مبادرات تركز على القطاع الخاص. وشملت الطلبات مواصلة وضع وتحسين الممارسات الفضلى والمبادئ التوجيهية ذات الصلة بالتصدي للتصحر وتدهور الأراضي والجفاف. وطُلب أيضاً إلى الآلية العالمية مواصلة تطوير استراتيجية مشاركة القطاع الخاص من أجل حماية الأراضي وإصلاحها وإدارتها إدارة مستدامة، وتشجيع الدعم وتدفقات التمويل ونقل التكنولوجيا من القطاع الخاص. وعلاوة على ذلك، طُلب إلى الأمانة والآلية العالمية تسريع الجهود الرامية إلى دعم مشاركة القطاع الخاص وتعزيز الابتكار من خلال ما يلي:

(أ) تنفيذ استراتيجية مبادرة الأعمال التجارية من أجل الأراضي مع التركيز على إدماج عملية صنع القرارات المتعلقة بالاستخدام المستدام للأراضي والمياه في معايير البيئة والمسائل الاجتماعية والحوكمة؛

(ب) مواصلة تطوير مبادرة الأعمال التجارية من أجل الأراضي باعتبارها الأداة الرئيسية لمشاركة القطاع الخاص في تنفيذ الاتفاقية؛

(ج) تحديد وتعزيز فرص الاستثمار المؤثر، بسبل منها تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص، ونقل التكنولوجيا على أساس طوعي ووفق شروط متفق عليها، والخطط المالية المبتكرة الكفيلة بمعالجة مسألة القدرة على الصمود في مواجهة التصحر وتدهور الأراضي والجفاف، وتعزيز الإدارة المستدامة للأراضي؛

(د) رعاية المشاريع المبتكرة وتعزيز جاذبيتها للقطاع الخاص؛

(هـ) وضع مشاريع نموذجية لتقييم جدوى وفائدة آليات التمويل الابتكاري، ولا سيما في المجالات الجديدة والناشئة المثيرة للاهتمام والقلق مثل العواصف الرملية والترابية وغير ذلك؛

(و) استكشاف خيارات توسيع نطاق النماذج التي وضعتها أو جربتها الآلية العالمية ليشمل مناطق أخرى؛

(ز) التعاون مع مبادرة مجموعة العشرين العالمية لإصلاح الأراضي في تطوير قطاع الإصلاح؛

(ح) القيام، بالتعاون مع الشركاء المعنيين وممثلي القطاع الخاص، بتيسير تنظيم منتدى قطاع الأعمال الثامن المعني بالإدارة المستدامة للأراضي على هامش الدورة السابعة عشرة لمؤتمر الأطراف.

2- وتتضمن هذه الوثيقة معلومات عن الأنشطة الرئيسية التي اضطلعت بها الأمانة والآلية العالمية ومبادرة مجموعة العشرين العالمية لإصلاح الأراضي في تنفيذ المقرر 6/م أ-16. وتقدم استنتاجات مشفوعة بتوصيات لتنظر فيها الأطراف في الدورة 17 لمؤتمر الأطراف. وترد الإجراءات ذات الصلة بالتمويل وتعبئة الموارد في الوثيقة ICCD/CRIC(24)/2.

ثانياً- منتدى قطاع الأعمال الثامن المعني بالإدارة المستدامة للأراضي

3- سيُنظَّم منتدى قطاع الأعمال الثامن المعني بالإدارة المستدامة للأراضي بالتزامن مع الدورة 17 لمؤتمر الأطراف بوصفه منتدى الأعمال التجارية من أجل الأراضي. وسيجمع بين قادة أعمال وصانعي سياسات وممثلي حكومات وقادة رأي وخبراء وغيرهم من أصحاب المصلحة لتبادل الآراء بشأن المبادرات التي تقوم بها الكيانات التجارية والصناعية لتحقيق هدف تحييد أثر تدهور الأراضي و/أو بناء القدرة على الصمود في مواجهة الجفاف.

4- ويمثل منتدى مبادرة الأعمال التجارية من أجل الأراضي منصة لإبراز المسائل المتعلقة بالتصحر وتدهور الأراضي والجفاف في أوساط القطاع الخاص، وتقديم التوجيهات والممارسات الفضلى فيما يخص استيعاب الممارسات المتعلقة بالإدارة المستدامة للأراضي، وعرض المساهمات الإيجابية التي تقوم بها الكيانات التجارية والصناعية لتحقيق هدف تحييد أثر تدهور الأراضي. وسيسعى منتدى مبادرة الأعمال التجارية من أجل الأراضي الذي سيعقد في الدورة 17 لمؤتمر الأطراف إلى تحقيق هذه الأهداف من خلال ما يلي:

(أ) عرض الممارسات الفضلى في مجال الإبلاغ عن تحييد أثر تدهور الأراضي والقدرة على الصمود في مواجهة الجفاف، والعمل مع أطر ومبادرات الإفصاح ذات الصلة، وتعزيز المواءمة بين جميع معايير القطاع الخاص، وتحديد غايات تحييد أثر تدهور الأراضي ورصدها، وأطر القدرة على الصمود في مواجهة الجفاف؛

(ب) تشجيع تحويل التمويل نحو الممارسات المتعلقة بالإدارة المستدامة للأراضي والقدرة على الصمود في مواجهة الجفاف، من خلال تسليط الضوء على نماذج مجدية قابلة للتطبيق وتقديم آليات التمويل الابتكاري؛

(ج) تعزيز التعلم من الأقران لتبني الممارسات المتعلقة بالإدارة المستدامة للأراضي والقدرة على الصمود في مواجهة الجفاف في العمليات التجارية وسلاسل القيمة؛

(د) تيسير الحوار بين القطاعين العام والخاص من أجل تهيئة بيئة أعمال تمكن القطاع الخاص من تقديم مساهمات واسعة النطاق في مجال تحييد أثر تدهور الأراضي والقدرة على الصمود في مواجهة الجفاف.

5- ولإظهار الاعتراف المتزايد بأهمية المراعي من الناحيتين الاقتصادية والبيئية، ولا سيما في سياق البلد المضيف، منغوليا، والسنة الدولية للمراعي ورعاة الماشية، سيُنظم أيضاً منتدى الاستثمار في المراعي بوصفه فعالية جانبية. وستجمع هذه الفعالية، التي ينظمها الشركاء، مستثمرين ومؤسسات للتمويل الإنمائي وحكومات ومديري مراعٍ وكذلك المجتمع المدني، من أجل استكشاف وتحفيز التدفقات الرأسمالية الخاصة نحو الإدارة المستدامة للمراعي وإصلاحها.

ثالثاً- الأنشطة التي اضطُلع بها لتحفيز مشاركة القطاع الخاص ومبادرة الأعمال التجارية من أجل الأراضي

6- تتمحور مبادرة الأعمال التجارية من أجل الأراضي حول الركائز الثلاث التالية، التي تشكّل نهجاً تواصل الآلية العالمية اتباعه في سياق تشجيع القطاع الخاص على إدارة المخاطر واغتنام الفرص المرتبطة بالتصحر وتدهور الأراضي والجفاف:

(أ) العمليات التجارية وسلاسل القيمة: اعتماد الممارسات المتعلقة بالإدارة المستدامة للأراضي والقدرة على الصمود في مواجهة الجفاف في جميع العمليات التجارية وسلاسل القيمة، وتحديد الغايات المتعلقة بالأراضي، والإفصاح عن الإجراءات والتأثيرات؛

(ب) التمويل: توجيه الموارد المالية للقطاع الخاص نحو تحييد أثر تدهور الأراضي والقدرة على الصمود في مواجهة الجفاف، سواء كان ذلك في شكل استثمارات استراتيجية أو تبرعات خيرية؛

(ج) الدعوة: الدعوة إلى اتخاذ إجراءات تجارية أقوى في مجال تحييد أثر تدهور الأراضي والقدرة على الصمود في مواجهة الجفاف، فضلاً عن تهيئة بيئة إيجابية مؤاتية لتوسيع نطاق تبني القطاع الخاص لممارسات الإدارة المستدامة للأراضي.

7- وبغية المضي قدماً في تطوير مبادرة الأعمال التجارية من أجل الأراضي، استضافت الآلية العالمية، بالتنسيق مع مبادرة مجموعة العشرين العالمية لإصلاح الأراضي، حلقة عمل استراتيجية استمرت ثلاثة أيام. وتضمنت حلقة العمل عروضاً ميدانية عن الزراعة المتجددة، استضافتها مؤسسة فينك، وشارك فيها 40 شخصاً من قادة الأعمال التجارية والمستثمرين وواضعي المعايير المؤسسية والخبراء التقنيين بهدف تعزيز تنفيذ مبادرة الأعمال التجارية من أجل الأراضي وتوجهاتها الاستراتيجية في الفترة التي تسبق الدورة 17 لمؤتمر الأطراف، والمشاركة في إعداد الأنشطة وإقامة الشراكات. واستكشفت الجلسات التي تناولت مسائل متداخلة كذلك سبل إشراك القطاع الخاص في المبادرات الرئيسية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر وتعزيز الظروف المؤاتية لمشاركة الأعمال التجارية.

ألف- العمليات التجارية وسلاسل القيمة

8- واصلت الآلية العالمية عملها في مجال معايير الإفصاح المؤسسي وتحديد الغايات. وفي إطار هذه الجهود، تعاونت الآلية مع شبكة الغايات المستندة إلى العلم، وهي الجهة الرائدة في وضع المعايير الخاصة بالغايات المستندة إلى العلم فيما يتعلق بحماية الطبيعة. وتعمل الشراكة على تحديد أوجه المواءمة بين الغايات الحكومية المتعلقة بتحييد أثر تدهور الأراضي والغايات المؤسسية المتعلقة باستخدام الأراضي، وذلك ضمن مجموعة مختارة من البلدان والشركات، وتسعى إلى إتاحة الفرص اللازمة لرصد وتنفيذ الطموحات المشتركة بين القطاعين العام والخاص في مجال الإدارة المستدامة للأراضي وإصلاح الأراضي على نحو متوائم.

9- ومن أجل مواصلة تعزيز إدراج المسائل المتعلقة بالأراضي والجفاف في معايير البيئة والمسائل الاجتماعية والحوكمة، أقامت الآلية العالمية شراكة مع مبادرة الإبلاغ العالمية. وتقدم مبادرة الإبلاغ العالمية، من خلال معاييرها، إطار الإفصاح المؤسسي الأوسع انتشارا. وتعمل الشراكة على بناء قدرة الكيانات التجارية على استخدام معايير مبادرة الإبلاغ العالمية لتحديد التأثيرات المرتبطة بالجفاف والأراضي وتقييمها واتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنها، مع تعزيز المؤشرات والمقاييس ذات الصلة بالجفاف والأراضي في معايير مبادرة الإبلاغ العالمية.

10- وأنشأت الآلية العالمية أيضاً فريق خبراء يعنى بالإفصاحات المؤسسية وتحديد الغايات. ويمثل الفريق هيئة استشارية تقنية ويتعاون تعاوناً وثيقاً مع الآلية العالمية من أجل تيسير المواءمة بين جميع آليات الإبلاغ المؤسسي وآليات الإبلاغ الخاصة باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، ويدعم أيضاً وضع النتائج المتوخاة. وفي إحدى جلسات العمل التي عُقدت خلال حلقة العمل الاستراتيجية المتعلقة بمبادرة الأعمال التجارية من أجل الأراضي، أُعدت مجموعة أولية من التوصيات بشأن المواءمة بين جميع الأطر الخاصة بتحييد أثر تدهور الأراضي والأطر المؤسسية، ومن المتوقع وضع إطار عمل آخر خاص بالقدرة على الصمود في مواجهة الجفاف.

11- وتتيح الآلية العالمية منصات لمشاركة القطاع الخاص في مشاريع الإدارة المستدامة للأراضي والمياه، بسبل منها مسرع مبادرة الجدار الأخضر العظيم للصحراء الكبرى والساحل ومبادرة الجدار الأخضر العظيم في الجنوب الأفريقي. وفي منطقة الساحل، يدعم المسرع المشاريع الجاهزة للاستثمار من خلال الربط بين رواد الأعمال في مجال الاقتصاد الأخضر وقادة الأعمال التجارية من أجل صقل النماذج، وتعزيز الاستراتيجيات المالية، وتعبئة التمويل. وفي الجنوب الأفريقي، تعمل مبادرة الجدار الأخضر العظيم في الجنوب الأفريقي على تعزيز مشاركة القطاع الخاص من خلال مبادرات مثل برنامج التنمية المتكاملة والتكيف مع تغير المناخ في مجرى زامبيزي المائي وشراكة تخضير الأراضي الجافة. واستضافت الآلية العالمية حلقة عمل إقليمية لبناء القدرات في جوهانسبرغ، بجنوب أفريقيا، في الفترة ما بين نيسان/أبريل وأيار/مايو 2026، من أجل تدريب أصحاب المصلحة على تصميم مشاريع مقبولة مصرفياً ومراعية للمنظور الجنساني، فضلاً عن مجموعة مشاريع استثمارية. وخلال الفترة نفسها، في أكرا، بغانا، تسنى لاثني عشر من رواد الأعمال البيئيين ورواد الأعمال من منطقة مبادرة الجدار الأخضر العظيم للصحراء الكبرى والساحل عرض مشاريعهم وحلولهم أمام خمسة مستثمرين خلال مؤتمر ما وراء الحدود لعام 2026 الذي نظمه تحالف الشيا العالمي، وحققوا نتائج إيجابية. وفي كلتا المنطقتين، تترجم هاتان المبادرتان الالتزامات الوطنية بتحييد أثر تدهور الأراضي إلى مشاريع قابلة للتنفيذ، من خلال تعبئة استثمارات القطاع الخاص والشراكات والابتكار لتحقيق تأثيرات قابلة للقياس.

12- وتعاونت الآلية العالمية مع مبادرة اقتصاديات تدهور الأراضي في وضع وحدة تدريبية لبناء قدرات القطاع الخاص. ويرمي إعداد هذه الوحدة إلى دعم الأعمال التجارية في الاعتراف بالأراضي بوصفها فئة أصول مهمة، وتقديم مشورة قابلة للتنفيذ في مجال التعامل مع المخاطر والفرص المتعلقة بالأراضي في جميع العمليات وممارسات التوريد. وقد صُممت وحدة بناء القدرات، التي ستخضع للتجريب في إطار جدول أعمال الدورة 17 لمؤتمر الأطراف، من أجل توسيع نطاقها وتنفيذها في جميع المناطق الجغرافية والقطاعات.

13- وما فتئت الآلية العالمية تدعم تطوير المعايير العالمية للمراعي ونشرها. ويعزز نظام الاعتماد والرصد هذا الالتزامات الطوعية وإمكانية اقتفاء الأثر والمساءلة، مما يشجع كيانات القطاع الخاص على إدماج الممارسات السليمة لإدارة المراعي وإصلاحها في سلاسل الإمداد واستراتيجيات الشركات.

14- وواصلت مبادرة مجموعة العشرين العالمية لإصلاح الأراضي، بدعم من الآلية العالمية، التعاون مع شركات إصلاح الأراضي، بما يشمل تمكين رواد الأعمال الشباب، ومع قطاعات التعدين، من أجل تعزيز اقتصاد الإصلاح. ففي شباط/فبراير 2025، نشرت مبادرة مجموعة العشرين العالمية لإصلاح الأراضي ورقة تقنية معنونة «الاقتصاد العالمي لإصلاح الأراضي: الوضع الراهن والتوصيات لتوسيع نطاق العمل» (Global Land Restoration Economy: State of Play and Recommendations for Scale-Up)[(1)]، سلطت فيها الضوء على إمكانات الإصلاح البيئي في دفع عجلة النمو الاقتصادي واستحداث فرص عمل مستدامة. وفي عام 2025، نظم برنامج ريادة الأعمال البيئية للشباب، بالتعاون مع مركز التجارة الدولية، تدريباً لفائدة 225 رائد أعمال دون سن الخامسة والثلاثين في إطار دفعته الثانية. واستضافت مبادرة مجموعة العشرين العالمية لإصلاح الأراضي أيضاً فعالية جانبية بشأن قطاع الإصلاح الناشئ على هامش الدورة الثالثة والعشرين للجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية في تشرين الثاني/نوفمبر 2025. وفيما يتعلق بالتعدين، أوفدت بعثة تقييمية في شباط/فبراير 2025 إلى موريتانيا لدعم الحكومة في قطاعها لتعدين الذهب بالوسائل الحِرفية. ونُظمت حلقة العمل السنوية لبناء القدرات بشأن إعادة المناظر الطبيعية إلى هيئتها الأصلية بعد التعدين في آذار/مارس 2025 في جنوب أفريقيا. وفي تموز/يوليه 2026،

(1) https://g20land.org/wp-content/uploads/2025/02/Global-Land-Restoration-Economy-report.pdf.

تعاونت مبادرة مجموعة العشرين العالمية لإصلاح الأراضي مع الآلية العالمية ومجلس الأعمال التجارية في منغوليا لتنظيم اجتماع ضم خبراء دوليين، بالإضافة إلى صانعي سياسات وطنيين وقادة من قطاع التعدين، من أجل تجميع الجهود المنفردة المبذولة في مجال الاستدامة على مستوى الشركات في تعهد مشترك قابل للتنفيذ على نطاق القطاع بأكمله، وذلك قبل انعقاد الدورة 17 لمؤتمر الأطراف. وبالإضافة إلى ذلك، تعاونت مبادرة مجموعة العشرين العالمية لإصلاح الأراضي والآلية العالمية في تنظيم عدة فعاليات توعوية من أجل عرض الممارسات الإيجابية وربط رواد الأعمال في مجال الأراضي بفرص جديدة. ويمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات عن مشاركة القطاع الخاص في مبادرة مجموعة العشرين العالمية لإصلاح الأراضي في تقريرها السنوي[2].

15- وواصلت الأمانة والآلية العالمية التعاون في مجال إشراك قطاع الأزياء في إطار مبادرة الأزياء من أجل الأراضي، دعماً للهدف الأوسع نطاقاً الذي يتمثل في تعبئة قطاعات الأغذية والأعلاف والألياف. وعملت مبادرة الأزياء من أجل الأراضي على تسليط الضوء على المسائل المتعلقة بالأراضي في قطاع الأزياء، وستستضيف منتدى مخصصاً لمبادرة الأزياء من أجل الأرض خلال الدورة 17 لمؤتمر الأطراف.

باء- التمويل

16- بفضل تمويل أولي قيمته مليونا يورو من حكومة لكسمبرغ، خططت الآلية العالمية لإطلاق مرفق الاستثمار في القدرة على الصمود في مواجهة الجفاف. ويمثل مرفق الاستثمار في القدرة على الصمود في مواجهة الجفاف آلية تمويل مختلط في إطار ركيزة التمويل الابتكاري التابعة للتحالف الدولي للصمود في وجه الجفاف، ويستفيد من رأس مال عام قيمته حوالي 40 مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة (دولار)، ويرمي أيضاً إلى حشد ما يصل إلى 400 مليون دولار من الاستثمارات الخاصة لمشاريع تتعلق بالقدرة على الصمود في مواجهة الجفاف في البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا. وسيدعم مرفق الاستثمار في القدرة على الصمود في مواجهة الجفاف الاستثمارات في مختلف القطاعات، بما في ذلك الزراعة المستدامة وإدارة المياه والحلول القائمة على الطبيعة، مما سيساعد على تسريع مشاركة القطاع الخاص من خلال عرض نماذج استثمارية قابلة للتطبيق والحد من المخاطر. وسيقدم مرفق مخصص للمساعدة التقنية الدعم لتطوير مجموعة مشاريع، وضمان مقبوليتها مصرفياً، وبناء القدرات بعد الاستثمار.

17- وتشير الآلية العالمية إلى بروز صناديق استثمار مختلطة تدعم الإدارة المستدامة للأراضي وإصلاح الأراضي، بما في ذلك صندوق ميروفا للأراضي المستدامة 2، الذي يستند إلى الخبرة المكتسبة من صندوق تحييد أثر تدهور الأراضي. وترحب الآلية العالمية بهذا الاتجاه الإيجابي، إذ إنه يثبت جدوى الإدارة المستدامة للأراضي وإمكانية مواصلة توسيع السوق، وتواصل الآلية أيضاً دعم تطوير مثل هذه المبادرات في جميع المناطق.

18- وتواصل الآلية العالمية تعزيز أدوات التأمين التي تعالج المخاطر المرتبطة بالمناخ والتصحر وتدهور الأراضي والجفاف لفائدة صغار المزارعين ورعاة الماشية والنظم الإيكولوجية. ويستخدم التأمين المرتبط بالإدارة المستدامة للأراضي حدودا بارامترية ومعايير لاستخدام الأراضي من أجل تحفيز الممارسات المستدامة من خلال تخفيض أقساط التأمين. ويتبع نهج الآلية العالمية منطقاً ثلاثي الأجزاء يقوم على ما يلي: تصميم المنتجات، وإجراء مشاريع تجريبية قطرية، وتكامل السياسات.

(2) https://g20land.org/wp-content/uploads/2026/02/G20GLI-Annual-Report-2025.pdf.

19- وبدعم من التحالف الدولي للصمود في وجه الجفاف، نشرت الآلية العالمية تقريراً بشأن تعزيز قدرة صغار المزارعين على الصمود من خلال ربط ممارسات الإدارة المستدامة للأراضي بالتأمين البارامتري ضد المخاطر المناخية[3]. ويسلط التقرير الضوء على أوجه القصور في نماذج التأمين التقليدية القائمة على التعويضات، مثل التأخر في الدفع، وارتفاع أقساط التأمين، وزيادة التكاليف الإدارية، ويدعو إلى اعتماد حلول للتأمين القائم على المؤشرات تكون مبتكرة وتستند إلى البيانات وتركز على المزارعين من أجل التغلب على هذه التحديات.

20- وتقوم الآلية العالمية بمشاريع تجريبية أولية من أجل تفعيل حلول التأمين المرتبطة بالقدرة على الصمود في مواجهة الجفاف والإدارة المستدامة للأراضي في جميع المناطق. ففي ناميبيا، يجري تطوير مشروع تجريبي واسع النطاق مع السلطات الوطنية والشركاء التقنيين من أجل إدماج ممارسات الإدارة المستدامة للأراضي في التأمين ضد الجفاف لفائدة صغار المزارعين. وفي موازاة ذلك، تقوم دراسات الجدوى التي يُضطلع بها في الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الهادئ، بالشراكة مع صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، بتقييم السبل الكفيلة بإدماج هذه النهج في النظم القائمة للتأمين المتناهي الصغر. وسيكون من الضروري توفير الموارد اللازمة لتنفيذ هذه المشاريع التجريبية. ويجري أيضاً استكشاف فرص تجريبية إضافية في مناطق أخرى من خلال إقامة شراكات ترمي إلى تكييف النهج مع السياقات القطرية وسلاسل القيمة المتنوعة.

21- وبالتعاون مع شركة «إرنست أند يونغ» وشركاء آخرين، تستكشف الآلية العالمية مسألة وضع إطار عمل للتأمين على قدرة الأراضي على الصمود، من أجل إدماج الإدارة المستدامة للأراضي والقدرة على الصمود في مواجهة الجفاف مع نُهج تمويل المخاطر والاستثمار. ويرمي الإطار إلى معالجة الحواجز الرئيسية التي تحول دون الاستثمار في الاقتصادات المعرضة للتأثر بالمناخ، وذلك من خلال الجمع بين الحد من المخاطر عن طريق الممارسات المتعلقة بالإدارة المستدامة للأراضي والقدرة على الصمود في مواجهة الجفاف، وتحويل المخاطر عن طريق حلول التأمين، وتمكين إدارة المخاطر لدعم سلاسل القيمة القادرة على الصمود ومشاركة القطاع الخاص.

22- وفي إطار الجهود المبذولة من أجل زيادة توافر آليات التمويل الابتكاري، واصلت الآلية العالمية استكشاف إمكانات أرصدة الكربون والقدرة على الصمود، فضلاً عن الأدوات الأخرى القائمة على السوق للتصدي لتدهور الأراضي وبناء القدرة على الصمود في مواجهة الجفاف.

23- ومن أجل المساهمة في صياغة معايير لأرصدة الكربون "الملائمة لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر"، نشرت الآلية العالمية كتاباً أبيض يبحث في الكيفية التي يمكن أن تدعم بها أسواق الكربون الطوعية على نحو أفضل إصلاح الأراضي، والقدرة على الصمود في مواجهة مع الجفاف، وسبل العيش المستدامة[4]. ويوجز المنشور نُهجاً عملية تُتبع لتصميم مشاريع الكربون التي تتوافق مع مبادئ تحييد أثر تدهور الأراضي وتحقق منافع مشتركة قابلة للقياس، بما فيها تحسين صحة التربة، وتعزيز القدرة على الصمود في وجه تغير المناخ، وزيادة الشمول المالي. ويسلط الضوء كذلك على ضرورة تحسين إمكانية الوصول إلى تمويل مكافحة انبعاثات الكربون والثقة فيه، ولا سيما بالنسبة إلى المجتمعات الضعيفة والمعتمدة على الأراضي.

(3) https://www.unccd.int/resources/reports/securing-land-and-livelihoods-integrating-sustainable-land-management-and-index.

(4) https://www.unccd.int/resources/publications/carbon-co-benefits-scaling-carbon-finance-land-livelihoods-and-long-term.

24- وتستكشف الآلية العالمية أيضاً فرصاً للمساهمة في تطوير نُهج أرصدة القدرة على الصمود، بالتعاون مع شركاء مثل برنامج الأمم المتحدة للبيئة. وقد ركزت المناقشات الأولية على إمكانية تجربة آليات قائمة على السوق تربط النتائج في مجال القدرة على الصمود بالاستثمار، بما في ذلك الاعتبارات المتعلقة بأطر القياس، ونهج التسعير، والتكامل مع المبادرات القائمة مثل مرفق الاستثمار في القدرة على الصمود في مواجهة الجفاف. وتعمل الآلية العالمية، استناداً إلى خبرتها في مجال تمويل القدرة على الصمود في مواجهة الجفاف والمشاريع التجريبية القطرية، على تقييم الكيفية التي يمكن بها اختبار مثل هذه النهج في مناطق مختارة ومواءمتها مع الجهود الأوسع نطاقاً من أجل توسيع نطاق الاستثمارات في مجال القدرة على الصمود.

25- وبدأت الآلية العالمية في عملية إنشاء آلية ترمي إلى توجيه موارد القطاع الخاص نحو الإدارة المستدامة للأراضي والتربة والمياه، والقدرة على الصمود في مواجهة الجفاف، وعمليات اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر. وستفعّل مؤسسة مبادرة الأعمال التجارية من أجل الأراضي مشاركة القطاع الخاص من خلال الربط بين الأعمال التجارية والمنظمات الخيرية وشركاء التنفيذ، مع العمل في الوقت نفسه على تقليل الحواجز الإدارية وتسريع تحقيق تأثير على أرض الواقع.

جيم- الدعوة

26- خلال فترة السنتين هذه، أُنشئ مجلس رواد مبادرة الأعمال التجارية من أجل الأراضي بوصفه منصة رفيعة المستوى ترمي إلى تعزيز الدور الريادي الذي يؤديه القطاع الخاص في مجال تحييد أثر تدهور الأراضي والقدرة على الصمود في مواجهة الجفاف، فضلاً عن تعزيز مشاركة القطاع الخاص في الاتفاقية. ويضم المجلس ما بين 15 و20 عضواً، من بينهم قادة أعمال تجارية من قطاعات متنوعة يطبقون ممارسات رائدة في مجال إدارة الأراضي والمياه، وممثل رفيع المستوى من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، ورئيس يمثل رئاسة مؤتمر الأطراف، وذلك لضمان مراعاة وجهات نظر القطاع الخاص في عمليات الاتفاقية. وهو يمثل منتدى لتبادل الخبرات بين الأقران، والدعوة الجماعية، والمشاركة في إيجاد حلول تدعم تنفيذ الإطار الاستراتيجي لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر للفترة 2018-2030. وقد بدأ المجلس في توضيح التزامات القطاع الخاص، من خلال المبادرات التي تُتخذ داخل الشركات الأعضاء والمشاركة النشطة في المنصات العالمية على حد سواء.

27- وبالنظر إلى أهمية القطاع الخاص في توسيع نطاق الإصلاح والإدارة المستدامة للأراضي الزراعية، طلبت الآلية العالمية من المجلس العالمي للأعمال التجارية من أجل التنمية المستدامة إجراء مشاورات مع المؤسسات التجارية التي تعمل في قطاع الأغذية الزراعية ومنظمات المجتمع المدني ذات الصلة، من أجل تحديد الآليات التي تيسّر مساهمات القطاع الخاص في مجال تحييد أثر تدهور الأراضي في الأراضي الزراعية. وقد أسهمت التوصيات في وضع التوجيهات المتعلقة بالإدارة المستدامة للأراضي الزراعية، على النحو المطلوب في المقرر 19/م أ-16. ويمكن الاطلاع على مشاريع التوصيات في مرفق ذلك التقرير. وسيُنشر التقرير الكامل قبل انعقاد الدورة 17 لمؤتمر الأطراف وسيُتاح للأطراف. وفي إطار هذه العملية، وإدراكاً للقيمة الاستراتيجية لصحة التربة، تعمل الأمانة والآلية العالمية مع المنتدى الاقتصادي العالمي ومجلس المستقبل العالمي التابع له المعني بصحة التربة والأراضي على إعداد كتاب أبيض لبيان جدوى الاستثمار في هذا البرنامج. وسيُعمّم التقرير خلال الدورة 17 لمؤتمر الأطراف.

28- ومن أجل تسريع مشاركة القطاع الخاص في تنفيذ الاتفاقية، اضطلعت الآلية العالمية بأنشطة توعوية خلال أسبوع المناخ في نيويورك وأسبوع العمل المناخي في لندن، والاجتماع السنوي للمنتدى الاقتصادي العالمي لعام 2026، ومؤتمر التغيُّر الآن، والمنتدى الاقتصادي المنغولي، والمنتدى العالمي للتربة الحية، مما أسهم في تعريف شريحة واسعة من الجماهير المعنية بالأعمال التجارية والتمويل والسياسات بمفهوم الإدارة المستدامة للأراضي ومبادرة الأعمال التجارية من أجل الأراضي. وأدت هذه المشاركات إلى إذكاء الوعي بالروابط الحاسمة بين أنشطة القطاع الخاص وأهداف الاتفاقية، وتعزيز إدماج عملية صنع القرارات المتعلقة بالاستخدام المستدام للأراضي والمياه في معايير الشركات. وعزز مجلس رواد مبادرة الأعمال التجارية من أجل الأراضي هذه الجهود التوعوية، مستفيداً من شبكات أعضائه ونفوذهم.

دال- المسائل الناشئة

29- تعمل الآلية العالمية على تطوير مفهوم مراكز مبادرة الأعمال التجارية من أجل الأراضي بوصفها منصات وطنية أو إقليمية ترمي إلى تعزيز مشاركة القطاع الخاص في الإدارة المستدامة للأراضي والتربة والمياه. وتستضيف مراكزَ مبادرة الأعمال التجارية من أجل الأراضي منظماتٌ مؤهلة، مثل مجالس أعمال أو هيئات حكومية أو مبادرات محلية برهنت على قدرتها على التعبئة، وخبرة في مجال الاستدامة أو التنمية، وقدرة على تنسيق الإجراءات بين أصحاب المصلحة المتعددين. وتمثل المراكز جهات تنسيق لتعبئة مشاركة قطاع الأعمال التجارية، وتيسير التعاون، وتعزيز الأنشطة التي تتواءم مع أولويات اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر. ويجري إنشاء عدة مراكز لمبادرة الأعمال التجارية من أجل الأراضي في عام 2026، وقد وُضعت خطط لتوسيع الشبكة في المستقبل.

رابعاً- اعتماد ممثلي القطاع الخاص

30- عملاً بالمقرر 5/م أ-10، تعمل الأمانة على تيسير مشاركة ممثلي الكيانات التجارية والصناعية في اجتماعات وعمليات اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر. وتُكفل مشاركة هذه الكيانات في دورات مؤتمر الأطراف وهيئاته الفرعية بطريقتين، هما:

(أ) اعتماد الكيانات من خلال الإجراء المحدد في المقرر 5/م أ-10؛

(ب) إدماج ممثلي الكيانات التجارية والصناعية ضمن وفود منظمات القطاع الخاص الجامعة (المجلس العالمي للأعمال التجارية من أجل التنمية المستدامة، والمنتدى الاقتصادي العالمي، وغرفة التجارة الدولية، وتحالف الألياف المستدامة) أو المؤسسات الوطنية (غرف التجارة وجمعيات المنتجين).

31- وحتى الآن، اعتمد مؤتمر الأطراف 70 كياناً تجارياً وصناعياً تقريباً. وستوصي الأمانة باعتماد كيانات إضافية لكي ينظر فيها مؤتمر الأطراف في دورته السابعة عشرة.

خامساً- الاستنتاجات والتوصيات

32- يمكن استخلاص عدة استنتاجات واضحة من تعاون الآلية العالمية والأمانة ومبادرة مجموعة العشرين العالمية لإصلاح الأراضي مع القطاع الخاص، وهي على النحو التالي:

(أ) يمثل القطاع الخاص مجموعة من أصحاب المصلحة الرئيسيين في تحقيق هدف تحييد أثر تدهور الأراضي، ولا سيما في مجالي التمويل والتنفيذ؛

(ب) من الضروري توفير الظروف التنظيمية المؤاتية المناسبة لكي يتمكن القطاع الخاص من تقديم مساهمات جوهرية في مجال تحييد أثر تدهور الأراضي، ولا سيما فيما يتعلق بفئات الغطاء الأرضي المستغلة في نشاط اقتصادي مستمر؛

(ج) تُثبت مبادرة الأعمال التجارية من أجل الأراضي أنها إطار مفيد لتنسيق مشاركة القطاع الخاص على مستوى الأمانة، والآلية العالمية، ومبادرة مجموعة العشرين العالمية لإصلاح الأراضي، وغيرها من مبادرات الأمانة مثل التحالف الدولي للصمود في وجه الجفاف. وتوفر استراتيجية مبادرة الأعمال التجارية من أجل الأراضي وركائزها إطاراً مركزاً ومرناً في الوقت نفسه، يستوعب مجموعة واسعة من الأنشطة التي تيسر مساهمات القطاع الخاص في مجال تحييد أثر تدهور الأراضي. وتظهر مبادرة الأعمال التجارية من أجل الأراضي أيضاً أنها يمكن أن تكون آلية لتيسير مشاركة القطاع الخاص في الأنشطة المتعلقة بالقدرة على الصمود في مواجهة الجفاف. وقد اضطُلع ببعض الأعمال الأولية لتوفير إطار عمل متماسك للقطاع الخاص، من أجل إدراج الجفاف كخطر هيكلي في عملياته وسلاسل القيمة الخاصة به، وتيسير استثماراته في التكنولوجيات والحلول التي ترمي إلى بناء القدرة على الصمود في مواجهة الجفاف. وقد أدى التعاون مع التحالف الدولي للصمود في وجه الجفاف إلى تيسير بعض هذه الأنشطة، وهو قد يساعد في توليد ابتكارات جديدة في هذا القطاع؛

(د) تبرز معايير الإفصاح المؤسسي وتحديد الغايات بوصفها وسيلة رئيسية لتوجيه إجراءات الشركات نحو تحييد أثر تدهور الأراضي والقدرة على الصمود في مواجهة الجفاف، ولتيسير توفير بيانات أفضل بشأن تأثيرات الأنشطة التجارية. وللاستفادة من الإمكانات التي توفرها معايير الشركات في إطار ولاية اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر استفادة كاملة، من المهم مواءمة هذه المعايير مع أطر العمل والغايات المتعلقة بتحييد أثر تدهور الأراضي والقدرة على الصمود في مواجهة الجفاف؛

(هـ) إلى جانب الاهتمام بالإفصاح وتحديد الغايات، يبدي القطاع الخاص اهتماماً شديداً بالمشاركة في شراكات القطاعين العام والخاص في مجال الأراضي التي تتواءم مع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، ولا سيما في سياق مبادرات متطورة بشأن بالمناظر الطبيعية وذات آليات حوكمة متعددة أصحاب المصلحة؛

(و) تبرز نُهُج التمويل الابتكاري — بما في ذلك التمويل المختلط، والتأمين القائم على المؤشرات والمربوط بالجفاف والإدارة المستدامة للأراضي، والأدوات القائمة على السوق — بوصفها عوامل تمكينية حاسمة لتوسيع نطاق استثمارات القطاع الخاص في مجال إصلاح الأراضي والقدرة على الصمود في مواجهة الجفاف، وذلك من خلال الحد من المخاطر وتحسين مقبولية المشاريع مصرفياً؛

(ز) بالرغم من الزخم المتزايد، لا تزال الأدوات المالية المبتكرة تواجه قيوداً بسبب ارتفاع المخاطر المتصورة والنظمية، ومحدودية مقبولية المشاريع مصرفياً، وعدم كفاية البيانات والمنهجيات اللازمة لقياس التأثير على صحة الأراضي وقدرتها على الصمود، وضعف البيئة المؤاتية للاستثمار الخاص. وسيتطلب التصدي لهذه التحديات توفير المساعدة التقنية وتطوير مجموعة مشاريع، ووضع معايير ومقاييس أكثر وضوحاً، وتعزيز آليات تقاسم المخاطر، ومواصلة الشراكات لتوسيع نطاق هذه النهج؛

(ح) تبرز جهود الدعوة التي تقودها الأعمال التجارية، ولا سيما من خلال مجلس رواد مبادرة الأعمال التجارية من أجل الأراضي، بوصفها استراتيجية ناجحة لإذكاء وعي الشركات بالمسائل المتعلقة بالأراضي والجفاف.

33- وتشمل التوصيات المتعلقة بالإجراءات التي يتعين على الآلية العالمية والأمانة ومبادرة مجموعة العشرين لإصلاح الأراضي أن تتخذها، في إطار ولاية كل منها، من أجل مواصلة تطوير المشاركة مع القطاع الخاص، ما يلي:

(أ) مواصلة نشر استراتيجية مبادرة الأعمال التجارية من أجل الأراضي عبر ركائزها الثلاث، وتشجيع الكيانات التجارية والصناعية على تقديم مساهمات في مجال تحييد أثر تدهور الأراضي والقدرة على الصمود في مواجهة الجفاف؛

(ب) استكشاف أوجه التكامل بين معايير الإفصاح المؤسسي والإطار الاستراتيجي لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر لما بعد عام 2030، من أجل تعزيز المواءمة بينها، وزيادة أهمية اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر بالنسبة إلى القطاع الخاص، وتيسير مساهمات القطاع الخاص في مجال تحييد أثر تدهور الأراضي والقدرة على الصمود في مواجهة الجفاف؛

(ج) تعزيز المواءمة بين عمليات تحديد الغايات في القطاعين العام والخاص فيما يتعلق بالأراضي، بسبل منها وضع أطر رصد وتنفيذ مشتركة؛

(د) مواصلة التعاون مع الشركاء المعنيين لتوحيد توصيات القطاع الخاص المتعلقة بالظروف المؤاتية التي تتيح توسيع نطاق الممارسات التي يقودها القطاع الخاص في مجال الإدارة المستدامة للأراضي والقدرة على الصمود في مواجهة الجفاف؛

(هـ) العمل، بالتعاون مع الأطراف المهتمة والمؤسسات التجارية الوطنية، على استكشاف السبل التي يمكن من خلالها تفعيل توصيات القطاع الخاص المتعلقة بالأراضي الزراعية على المستوى الوطني، من أجل توسيع نطاق مساهمات القطاع الخاص في مجال تحييد أثر تدهور الأراضي في الأراضي الزراعية؛

(و) مواصلة تطوير مسارات تتيح لكيانات القطاع الخاص المساهمة في المبادرات الرائدة لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، والمشاريع والبرامج التحويلية، وغيرها من مبادرات المناظر الطبيعية فيما يتعلق بتحييد أثر تدهور الأراضي، وتبسيط مشاركة القطاع الخاص، ولا سيما في المجالات الجديدة والناشئة المثيرة للاهتمام والقلق، مثل المراعي، والعواصف الرملية والترابية، وغيرها من الأولويات التي حددتها الأطراف؛

(ز) مواصلة تهيئة الظروف من أجل تيسير (1) مشاركة القطاع الخاص في الأنشطة المتعلقة بالقدرة على الصمود في مواجهة الجفاف، بالتعاون مع التحالف الدولي للصمود في وجه الجفاف؛ و(2) نُهج التمويل المختلط، بسبل منها وضع آليات مثل مرفق الاستثمار في القدرة على الصمود في مواجهة الجفاف، للبرهنة على أن القدرة على الصمود في مواجهة الجفاف والإدارة المستدامة للأراضي تشكلان فئة أصول قابلة للاستثمار، ولتعبئة رأس المال الخاص.

المرفق

[بالإنكليزية فقط]

Policies for regenerative landscape action: a business perspective

Summary

1. Companies are increasingly investing in regenerative landscapes, which contribute to avoiding, reducing and reversing land degradation and delivering climate, nature and socioeconomic outcomes. However, misaligned policy and incentive systems are preventing investment flows from reaching the speed and scale needed. To scale investment, policymakers can:

1. Enable credible and harmonized sustainability information to inform investment decisions

2. Align the measurement and accountability frameworks and data systems that companies, investors and policymakers use for decision-making across conservation, restoration and sustainable land management (SLM). This will enable increased investment in sustainable land use by shaping both internal business decisions and capital markets.

2. Share costs and risk across public and private actors

3. Strengthen systems to share costs and risks fairly between public and private actors and across value chains. This will enhance the economic business case for investments, ensuring commercial capital can be directed where SLM is most needed. A key priority is redirecting finance towards farmers who bear the majority of the transition risks.

3. Build coherence to make sustainability easier for businesses to implement

4. Build coherence across policy, finance and data systems This involves ensuring coherence across markets and jurisdictions, and between policy areas and thematic domains, from regenerative agriculture to conservation and restoration. This will reduce compliance costs and complexity for businesses, enabling them to respond quicker and implement strategies more effectively.

4. Work with businesses to co-design solutions

5. More effective public–private collaboration, backed by new forms of institutional architecture, is needed in order to drive progress across these three foundational areas. Business can contribute most effectively where public–private dialogue goes beyond traditional “talk and agree” to “aligning, co-creating and delivering” on shared priorities.

Introduction

6. Regenerative landscapes are inclusive land management approaches that integrate regenerative agriculture and forestry, conservation, agroecological approaches and ecosystem restoration. The objective of regenerative landscapes is to provide productive agriculture and land-use systems that regenerate natural resources instead of depleting them. By aligning stakeholders around shared goals and coordinated action at scale, landscape approaches reduce risk and costs, making regenerative and sustainable land use scalable and attractive for corporate investment. This paper presents a business-backed, positive policy agenda to accelerate the transition to regenerative landscapes.

7. For governments, regenerative landscapes present a significant opportunity to deliver on the shared objectives of the three Rio conventions, addressing the interconnected challenges of climate change, biodiversity loss, and land degradation. By investing in

regenerative landscapes, governments can strengthen national food security, promote resilience and support prosperous rural economies.

8. For businesses, investing in regenerative landscapes can help to mitigate climate and nature risks, strengthen the resilience of land-based supply chains, and capitalize on revenue opportunities. Investment includes providing farmers with financial and technical support to assist in the adoption of regenerative approaches that reduce costs, positively impact the environment, and improve livelihoods, as well as investing in other nature-based solutions on and beyond the farm that conserve and restore land.

9. Leading businesses are already investing in this transition, demonstrating ways to advance integrated solutions that deliver resilient agriculture and land-use systems. The Action Agenda on Regenerative Landscapes reports that more than 40 organizations have over USD 9 billion in committed investment, covering over 210 million hectares of land. However, to further scale business action, aligned accountability systems, equitable public–private risk-sharing, and harmonized policy frameworks are essential.

Business can accelerate action with the support of strong, science-backed policies and incentives that address supply- and demand-side barriers.

Call out box: Regenerative landscape contributions to sustainable land management

Sustainable land management (SLM) can play a fundamental role in avoiding and reducing land degradation, achieving land neutrality by 2030, accelerating action on land restoration and promoting biodiversity conservation. SLM is explicitly recognized by the United Nations Convention to Combat Desertification (UNCCD) and is embraced by efforts under the United Nations Framework Convention on Climate Change, the Convention on Biological Diversity, the Sendai Framework for Disaster Risk Reduction (2015–2030) and the United Nations Environment Assembly. Regenerative landscapes are strongly aligned with many of the core criteria of SLM and land degradation neutrality (LDN) as they prioritize restoring ecosystem function, maintaining soil health, enhancing water stewardship and sustaining long-term land productivity. This aligns with the UNCCD's mitigation hierarchy for achieving LDN and the Science Based Targets Network Action Framework, both of which prioritize avoiding land degradation, reducing pressures on nature loss through SLM, and reversing degradation through restoration and rehabilitation of affected lands. By integrating rehabilitation, conservation, and sustainable use of land and water while strengthening local livelihoods, regenerative landscape approaches directly support the UNCCD's mandate, particularly the implementation of integrated strategies under Article 2 to combat desertification, reverse land degradation and promote resilient, productive landscapes worldwide.

UNCCD response hierarchy	*Objective*	*How regenerative landscapes contribute*
Avoid (prevent)	Prevent new land degradation before it occurs.	Maintain ecosystem function and soil integrity so degradation does not begin. Avoid ecosystem conversion, including deforestation.
Reduce (minimize)	Reduce unavoidable land degradation impacts through sustainable land management.	Use water efficiently and improve water retention, especially in high water stress areas. Halt land conversion and stop soil erosion. Minimize nutrient loss.
Reverse (restore)	Restore degraded land to regain ecosystem function and productivity.	Rebuild soil organic matter. Restore high conservation value landscapes (peatlands, wetlands, grasslands). Rehabilitate degraded agricultural lands.

Abbreviations: UNCCD = United Nations Convention to Combat Desertification.

Problem summary

10. There is growing recognition of the benefits of regenerative landscape approaches for soil health, biodiversity, climate resilience and livelihoods of rural communities, but significant investment is needed to fully capitalize on this. This includes providing financial and technical support to farmers to enable them to transition to regenerative agriculture profitably, while avoiding increasing farmer debt and protecting affordability for consumers. It also includes investments in nature-based solutions such as riparian buffer zones and watershed restoration that increase resilience at the landscape level. However, existing financial flows to SLM are insufficient, and farmers are continuing to disproportionately bear the costs. Even in Europe, where farmers receive the highest financial support for transition, only approx. 2–6 per cent of total funding needs are currently covered.

11. Private sector investment plays a critical role in overcoming this finance gap, but a number of barriers are preventing this from scaling at the speed required.

12. **First, the systems companies and financial institutions use for decision-making and external capital allocation – measurement and accountability frameworks, underpinned by data systems – do not sufficiently incorporate key sustainability considerations.** Furthermore, monitoring, reporting and verification (MRV), the process by which companies and partners track actions, measure impact and provide information on outcomes, is constrained by high costs, inconsistent or sensitive farm-level data, and lack of harmonized data systems. This weakens the availability and credibility of information, limiting businesses' and financial institutions' abilities to access risks and allocate capital to where it is needed.

13. **Second, the economic business case for investment is often weak, in particular where costs, risks and benefits are not shared fairly across the value chain and between public and private actors.** The often shared, long-term benefits of regenerative landscape approaches are difficult to align with short-term investment horizons and decentralized supply chains. This is exacerbated where subsidies incentivize unsustainable activities, undermining business efforts to support the transition – especially in the agricultural sector. In this context, public finance needs to more effectively mobilize private investment across the value chain, while supporting farmers to ensure a just transition.

14. **Third, incoherence across policy, finance and data systems, including a lack of interoperability between different markets and jurisdictions, raises compliance costs and delays business investment.** Uncertainty and fragmentation across agricultural, trade, innovation and environmental policies reduce confidence, making it harder for companies to invest in long-term projects where returns depend on enabling policy environments. These factors disincentivize action on regenerative landscapes, as they limit businesses' ability to respond quickly to challenges.

15. Overcoming these business challenges represents an opportunity for governments to deliver on interconnected global priorities. For example, Sustainable Development Goal 15 is focused on life on land, emphasizing the need to protect, restore and promote the sustainable use of terrestrial systems. Similarly, the United Nations Convention to Combat Desertification (UNCCD) countries have pledged to restore 250 million hectares of farmland by 2030. Target 2 of the Kunming-Montreal Global Biodiversity Framework aims to restore 30 per cent of degraded ecosystems by 2030; Target 10 seeks to ensure all areas under agriculture are managed sustainably, and Target 18 aims to raise at least USD 500 billion per year by 2030 by repurposing harmful subsidies into positive incentives for biodiversity. Given the central role of business in land-use systems and the scale of financing required, achieving global commitments will depend on mobilizing private sector investment.

16. With regenerative landscapes rising on political agendas, there is a clear role for public–private collaboration to play. An enabling environment comprised of robust accountability systems, aligned financial incentives, and clear, interoperable standards helps to bridge the finance gap and de-risk private sector investment. Combined with long-term national strategies, this fosters innovation and transforms business models. Ultimately, it enables the private sector to accelerate collective action and collaborate across the value chain, supporting the expansion of regenerative landscapes.

Delivering a high-ambition transition requires stronger support and collaboration. This paper highlights that robust performance and accountability systems, aligned financial incentives and strengthened co-investment mechanisms, and harmonized policy frameworks can unlock corporate investment in regenerative landscapes.

Policy areas

17. For businesses to scale regenerative landscape action, coherent policy approaches that build decision-useful, credible and transparent data systems, that can mobilize capital at scale and be harmonized across markets and jurisdictions are needed. Governments can play a critical role in designing and implementing strategies that drive accountability, investment and confidence in regenerative systems by working with business to develop and co-design solutions.

18. The following three areas identify business needs and interconnected policy priorities across accountability systems, finance, and policy coherence that are foundational to more sustainable, resilient and productive agrifood systems.

Policy area 1: Enable credible and harmonized sustainability information to inform investment decisions

19. Align the measurement and accountability frameworks and data systems that companies, investors and policymakers use for decision-making across land conservation, land restoration and SLM. This will enable increased investment in sustainable land use by shaping both internal business decisions and capital markets.

20. Business investment decisions and external capital allocation through capital markets are driven by information which is made available through measurement, accountability and data systems. As such, aligning these frameworks is essential to directing capital to where it is needed and ensuring the consistency, comparability and credibility of sustainability outcomes. These frameworks need to be science-based, grounded in the realities of agrifood systems, and designed to incentivize outcomes on the ground.

21. Currently, fragmented standards, inconsistent metrics and siloed data systems are weakening the availability and credibility of information, making it less decision-useful for businesses, farmers, governments and investors. This limits the ability of businesses and financial institutions to assess risk, price performance and allocate capital efficiently, thereby reducing investment in sustainable land use. Interoperable, science-based data systems that harmonize metrics, baselines and methodologies can reduce duplication and enable information to flow across policy, market and reporting requirements.

22. MRV, which is the process of tracking environmental actions, measuring their impacts and providing transparent, reliable information on outcomes, is an anchor for this alignment. MRV is currently constrained by high costs and inconsistent or sensitive farm-level data. While digital tools, remote sensing and modelling can improve efficiency, they require standardization, ground-truthing and strong engagement with farmers and landscape-level actors to ensure credibility. The absence of robust, interoperable MRV constrains farmer participation and private investment. It also undermines countries' abilities to demonstrate delivery on their international obligations, as effective MRV systems support governments in credibly tracking and reporting progress against international commitments under frameworks such as nationally determined contributions (NDCs), national biodiversity strategy and action plans (NBSAPs) and LDN targets. Government investment into MRV as a public infrastructure can encourage private finance.

23. Policy can play a critical role by promoting alignment across measurement and accountability frameworks, thereby supporting interoperable and science-based data systems that are scalable and practical and share data securely to provide decision-useful information to farmers, businesses, investors and governments.

24. Actions for policymakers include:

- Support the widespread adoption of a clear and simple core set of science-based metrics by integrating them into public policy frameworks for government-supported initiatives such as agricultural support schemes and landscape investment programmes. This will improve transparency and comparability of data on environmental outcomes, providing predictability to investors and other stakeholders involved in such initiatives;

- Strengthen accountability by ensuring that the disclosure of climate, nature and socioeconomic risks and opportunities, as well as the transition and adaptation plans and targets in place to manage these, are appropriately integrated into mandatory reporting and verification. This should be in alignment with established and emerging global frameworks and standards (e.g. the International Sustainability Standards Board (ISSB) Standards), aiming for the integration of criteria into internal decision-making and financial planning;

- Invest in data and MRV systems for land-based systems as key infrastructure and a public good (e.g. funding the development of digital infrastructure enabling data exchange; and supporting regionally specific secondary datasets and emissions factors for commodities and production systems to address gaps in global databases); support the standardization of transparent, peer-reviewed and regionally applicable best practice models and protocols (e.g. contributing to efforts to align methodologies for product carbon footprints); and consolidate data to ensure its consistency, accuracy and accessibility (e.g. leveraging existing land registries to provide consistent data on land use);

- Support farmers with measurement and/or collection of environmental and social data, ensuring they retain and own the data, minimizing the administrative burden and ensuring they are compensated by public or private finance for their contributions (e.g. integrating sustainability and equity metrics into existing government-led landscape or farm-level surveys or data collection).

25. These actions will enable businesses to make data-driven decisions and scale investment with confidence that programmes can deliver against corporate and producer needs. Especially at a landscape level, cost-effective and harmonized MRV and data systems provide multiple partners with a shared infrastructure for measuring and incentivizing outcomes.

Case study 1. European Union on-farm sustainability compass: aligning farm metrics without reinventing the wheel

The European Commission is developing an "on-farm sustainability compass", a voluntary European Union benchmarking system to harmonize how farm sustainability is measured across environmental, economic and social dimensions. The initiative responds to fragmented reporting requirements that increase costs and complexity for farmers. By standardizing indicators, data protocols, and benchmarking methods, the compass aims to enable interoperable, science-based sustainability data systems across Europe. It will build on existing initiatives, including public and private frameworks, such as the farm metrics frameworks emerging in Ireland's dairy sector. These policies can align measurement and accountability frameworks while securely sharing practical, scalable data that provides decision-useful insights for farmers, businesses, investors and governments, supporting the transition to sustainable agriculture.

Case study 2. International Sustainability Standards Board sustainability reporting: Progress toward comparable data, but more acceleration needed

The sustainability reporting standards developed by the International Sustainability Standards Board (ISSB), under the International Financial Reporting Standards Foundation, represent a major step toward consistent and comparable corporate sustainability disclosure. Thirty-six jurisdictions are moving toward adopting or aligning with the ISSB Standards, helping investors better understand sustainability-related risks and opportunities across company value chains and over different time horizons. By establishing standardized metrics and reporting frameworks, ISSB is improving transparency and comparability for capital markets. However, early implementation shows that approaches to reporting remain varied; where countries adopt ISSB with different approaches, it results in varied disclosures on risks, opportunities, dependencies and impacts. While ISSB is an important foundation, current reporting remains fragmented and will take time to

produce decision-useful data at scale. Accelerating adoption, alignment and data quality will be essential for markets to reliably allocate capital toward sustainability outcomes.

Priority policy areas: corporate accountability, foreign affairs (responsible for international reporting and diplomatic accountability), reporting and transparency, taxonomy, environment and climate policies, competitiveness

Policy area 2: Share costs and risk across public and private actors

Strengthen systems that enable costs and risks to be shared fairly between public and private actors and across the value chain to enhance the economic business case for investments and ensure commercial capital can be directed where SLM is needed most. A key priority is sharing the costs of finance to enable farmers to transition.

26. High upfront costs, uncertain short-term returns, fragmented value chains and a lack of policy-backed mechanisms to reward regenerative outcomes make the transition difficult to finance and scale on commercial terms. Greater coordination and collaboration across the value chain and between governments, financial actors and the private sector is needed to align resources and investments, enabling more targeted support for farmers undertaking the transition. Companies across the value chain, from input providers to retailers, sell to or source from the same suppliers and landscapes and have a shared interest in supporting their transition. However, there are only limited examples of businesses developing shared investment strategies, which allow them to share costs, and significant time and support is needed to facilitate such coalitions and partnerships and matchmake deals. Policy frameworks that incentivize public–private collaboration, collective investment, and blended finance can help to align public and private capital, accelerating the speed and scale of transition.

27. The following actions highlight ways to enable business investment at scale by reducing risk, improving returns and creating clear incentives for farmers and other land-users.

28. Actions for policymakers include:

- Create ambitious national investment strategies and coordinated policies that help farmers and other land users to share transition risk with value chain actors through blended finance, combining public and private resources to support the adoption of regenerative practices at scale. This should integrate targeted grants to address upfront transition costs, farmer-accessible finance that incentivizes further on-farm investment, and coordinated technical assistance and training to support implementation and capacity building;

- Support collective action and cross-value chain collaboration by engaging with and championing action-focused coalitions (e.g. the Landscape Accelerator Brazil (LAB)) and coordinate public–private co-investment through relevant platforms (e.g. Resilient Agriculture Investment for net-Zero land degradation (RAIZ));

- Strengthen policies that support the protection, restoration and sustainable management of land. This includes repurposing public support and incentives, including subsidies and market mechanisms, to advance regenerative landscapes and support farmers to manage the costs and risks of the transition (e.g. price support programmes, crop insurance and subsidizing research, development and technological innovations);

- Review the capital adequacy frameworks and other risk management regulations for multilateral development banks, national development banks and private financial institutions (especially banks) in the context of the needed transition of agriculture and land-use systems to support lending and investments in the sector;

- Devote a significant percentage of public money to de-risk and catalyse private investments in SLM and improve the effectiveness of such blended concessional finance by improved advertising of relevant private sector windows, simplifying administrative

processes, and assessing public flows according to private investments catalysed and a core set of science-based metrics. In addition, stakeholders should disclose the performance of past blended finance transactions, providing data that will enable investors to assess the potential risk-return profile of future investments in sustainable land-use systems more accurately.

29. These actions will enable businesses to invest more confidently in supporting landscapes to transition to regenerative approaches. By absorbing early-stage risk and improving access to affordable finance, public support strengthens the business case for on-farm and landscape-level change and allows companies to move beyond pilots to scalable, long-term investments. Alignment of public and private capital helps businesses reward farmers and other land users for delivering soil health, biodiversity, water resilience and climate outcomes, while closing the financing gap that currently limits adoption at scale.

Case study 3: Co-investment models to support agricultural transitions

The Regional Conservation Partnership Program (RCPP), administered by the Natural Resources Conservation Service within the United States Department of Agriculture, demonstrates how public–private partnerships and co-investment can accelerate agricultural transitions. The programme funds partner-led projects that direct conservation payments and technical assistance to farmers adopting improved land management practices on agricultural land.

RCPP requires non-federal partners, such as companies, non-governmental organizations and producer groups, to provide matching contributions, aligning public subsidies with private capital. By sharing costs and absorbing early-stage risk, the programme enables businesses to invest more confidently in supporting farmers to transition to practices that improve soil health, biodiversity, water resilience, and climate outcomes. This model strengthens the business case for on-farm change and helps move beyond small pilots toward scalable, long-term investments, closing financing gaps that often limit adoption at scale.

Priority policy areas: agricultural policy, NDCs, NBSAPs, trade policy, corporate sustainability and environmental, social and governance (ESG), sustainable finance, digital policies, innovation policies, farmer incentives

Policy area 3: Build coherence to make sustainability easier for businesses to implement

Build coherence across policy, finance and data systems. This coherence should apply across markets and jurisdictions, and between thematic domains, from regenerative agriculture to conservation and restoration. Consistent incentives reduce complexity for businesses, enabling them to respond quickly and implement strategies more effectively.

30. Coherence across policy, finance and data systems provides clear signals to business leaders, investors and policymakers. It can reduce risk, improve transparency and enable capital to flow more efficiently across value chains and geographies. Policy must address the diverse needs faced in landscapes (by farmers and other actors across different regions) and take a holistic approach that considers soil health, water, biodiversity, livelihoods and climate resilience.

31. In the absence of alignment, fragmented and inconsistent policy requirements increase complexity, raise compliance costs and delay business investment. Harmonized policies and regulations – aligned with international best practice – support businesses in integrating sustainability outcomes into decision-making and allow investors to assess performance with confidence. It allows public and private actors to work toward shared objectives, resulting in business leaders, investors and policymakers measuring, reporting, comparing and rewarding positive outcomes, while also unlocking private finance at scale.

32. Actions for policymakers include:

- Provide ambitious and stable long-term national policy strategies that send clear, predictable policy signals to investors and businesses, enabling long-term investment decisions;

- Align regulations and reporting requirements with international best practice to raise ambition and reduce complexity for businesses operating in multiple jurisdictions;

- Align policies and incentives that impact sustainable land use across policy domains (e.g. within agriculture, forestry, environment, trade, health and finance departments) by strengthening interdepartmental collaboration, reflecting the interconnected nature of land-use systems and delivering against multiple economic, social and environmental objectives;

- Improve coordination across the Rio conventions and raise ambition and set coherent targets across NDCs, NBSAPs, national action programmes (NAPs) and LDN targets.

33. These actions will streamline compliance and reporting, reducing confusion, duplication and unnecessary cost for business and ensuring policy best enables corporate and investor action.

Case study 4. Landscape Accelerator Brazil: Multistakeholder alignment on pathways for a regenerative transformation across Brazilian landscapes

The Landscape Accelerator Brazil (LAB) is a private sector-led, multistakeholder initiative under the global Action Agenda on Regenerative Landscapes adopted at the twenty-eighth session of the Conference of the Parties to the United Nations Framework Convention on Climate Change. The LAB unites agribusinesses, consumer goods companies, financial institutions, Brazilian Government ministries and civil society actors around a common mission: to develop shared investment plans that accelerate the regenerative transformation of key Brazilian landscapes, delivering net-positive climate and nature outcomes, economic benefits for producers and improved supply chain resilience.

A key pillar of the LAB is aligning public policy to underpin the transition. Brazil has a critical opportunity to align its policy frameworks to attract investment, mitigate risks for producers and ensure the long-term adoption of regenerative practices. This includes harmonizing regulations, incentives, partnerships and research to create a stable ecosystem that empowers farmers with the tools and support they need. The country already benefits from a strong foundation of national and subnational policies and regulatory frameworks, including the Brazilian Forest Code, Plataforma Agro Brasil Mais Sustentável, Plano Safra and incentive programmes like Plano ABC+ and Caminho Verde Brasil. However, there is potential to build on these programmes to spur the adoption of regenerative practices even further. Brazil is well-positioned to lead and become a global model for scaling regenerative landscapes by building on its updated nationally determined contribution, Plano Clima, and emerging biodiversity (national biodiversity strategy and action plan) and bioeconomy strategies.